في الواجهة

الحريري ـ باسيل: اشتباكُ ملفات لا اشتباكُ حكومة

انعقاد مجلس الوزراء الخميس المقبل ـ إذا انعقد ـ ليس أكثر من يوم عادي في علاقة رئيس الحكومة بوزير الخارجية، عرّابيها والشريكين المتضامنين اللذين يحتاجان اليها. هما أيضاً حصاناها. يجرّها كلٌ منهما في الوجهة المعاكسة للآخر

نقولا ناصيف

عندما تحدّث وزير الخارجية جبران باسيل، في العشاء السنوي للتيار الوطني الحر (15 آذار)، عن الأهداف الثلاثة لتياره في المرحلة المقبلة، وعدّدها النازحين السوريين ومكافحة الفساد والاقتصاد، اشار الى مكامن تناقض اساسية في علاقته برئيس الحكومة سعد الحريري، لن تكون سبباً لدى كل منهما لإطاحتها بالسهولة المتوقعة. التناقض نفسه بين الحريري ورئيس الجمهورية ميشال عون حيال الملفات الثلاثة هذه، فضلاً عن سواها، مرتبطة بماكينة عمل الحكم ليست التعيينات آخرها. حينما يحلو للحريري القول إن ثمة ما يقزره هو أو لا يقبل به ـ في معرض تبريره استبعاد وزير الدولة لشؤون النازحين صالح الغريب عن جلسة لمجلس وزراء.

استمرار الحكومة الائتلافية غير قابل للجدل

مؤتمر بروكسل ـ يعرف ان الامر ليس كذلك، بل مرتبط بموازين قوى داخل حكومته بالذات. الحال نفسها مع باسيل إذ يلوّح بسقوطها، هو الذي يفاخر بأن الحقبة هي حقبة تياره: رئاسة الدولة زائداً 11 وزيراً زائداً 29 نائباً. ما يبدو واضحاً أن الجميع يريد استمرار الحكومة الحالية، لكن بسياسات عدة.

التئام مجلس الوزراء الخميس ـ إذا التأم ـ من شأنه مراجعة دوافع السجالات الحادة في الايام الاخيرة بين التيار الوطني الحر وتيار المستقبل، بسبب مؤتمر بروكسل كما بسبب سياسات متنافرة، واحياناً متناقضة، حيال ملفات اتفق رئيسا الجمهورية والحكومة على الخوض فيها، بيد أنهما يقاربان ادارتها بتباين مكشوف. ذلك ما يحمل المحيطين بوزير الخارجية على توقّع مكاشفة بين عون والحريري، وبين الحريري وباسيل، في اول جلسة لمجلس وزراء.

بحسب هؤلاء، تتمحور ملاحظات باسيل، من غير ان يكون رئيس الجمهورية في معزل عنها، حول المعطيات الآتية:

1 - ثمة اكثر من علامة استفهام حيال عدم انتظام جلسات مجلس الوزراء كما لو ان المقصود ابطاؤها. تبدو على هامش نشاطات اخرى لرئيس الحكومة الذي يكثر من تنقلاته واسفاره، ما يحيل جلسات المجلس متقطعة، وعندما ينعقد ينقسم على نفسه وتعصف به الخلافات، اخر مؤشراتها التعيينات. لا يتردد باسيل في المطالبة بانعقاد اكثر من جلسة واحدة في الاسبوع حتى، بغية رفع مستوى انتاجية مجلس الوزراء.

2 - في حسبان الوزير لا اشتباك سياسياً بينه وبين الحريري، ولا تصويب مباشراً على الحكومة. لا شكوك لدى كليهما معاً في مصيرها او الاستعداد لتعريضها للانهيار. لا يعدو السجال الاخير اصرار كل من الفريقين على وجهة نظره حيال الملفات الرئيسية الثلاثة المختلف عليها، لكن ايضاً ـ باهمية مترجّحة ـ على سواها. استمرار الحكومة الائتلافية مسألة أخرى غير قابلة للجدل. موقف سيعيد تأكيده باسيل في مقابلته التلفزيونية مساء هذا اليوم.

3 - ليس باسيل مَن طرح مسألة عدم قانونية إنفاق 11 مليار دولار ما بين عامي 2005 و2008 ـ وكان حزب الله عبر نائبه حسن فضل الله أول مَن أثارها في جلسة الثقة بالحكومة ـ بل عمد الى تصويب الجدل الذي توسّع عندما تكلم عن كشف الحسابات المالية برمتها، والتدقيق فيها، وإنهاء كل الشكوك المحوطة بها. هي اولاً معركة رئيس الجمهورية قبل الرئاسة ولا تزال، وقد اضحت الآن بين أيدي الاجهزة الرقابية وفي طريقها الى مجلس النواب. مناداة وزير الخارجية بإزالة الغموض المحوط بإنفاق هذا المبلغ الضخم من خارج الموازنة والقانون والدستور، جزء من كل مرتبط بمجمل السياسات المالية التي تعاقبت على البلاد منذ النصف الاول من التسعينيات الى الامس القريب، وصولاً الى كشف حقائقها. لكن ايضاً الى تكريس قاعدة المساءلة والمحاسبة. ليس الرجل في صدد توجيه الاتهام بها الى أحد. مع ذلك كان رد الفعل الآخر تسعيراً مذهبياً، واصطفافاً كما لو أن المطلوب استهداف طائفة ما. ما يعنيه خوض معركة الحسابات المالية انهاء جدل وطني من حولها، وليس تصفيرها على زغل. وهي المهمة المنوطة بالمراجع القانونية المختصة بالبت.

4 - للمرة الثالثة ينعقد مؤتمر بروكسل للنازحين السوريين في دول الجوار في ظل العنوان الملتبس نفسه، اضف جانباً من مناقشاته وتوصياته المستمرة منذ المؤتمرين الاولين على التوالي، أحجم وزير الخارجية عن المشاركة فيها منذ اولها ابان حكومة الرئيس تمام سلام. مع ذلك حضرت الوزارة اجتماعات بروكسل من خلال السفير غدي خوري. الاعتراض الرئيسي لباسيل على مناقشات مؤتمر بروكسل وتوصياته منح النازحين بطاقتي اقامة وعمل على الاراضي اللبنانية، ما افضى الى الاستنتاج ان المطلب الضمني توطين مقنع. هو ما عناه كلام باسيل عن تمويل بقاء النازحين السوريين في لبنان لا تمويل عودتهم. الأسوأ في ما اورده البيان الختامي تحدّثه عن عودة آمنة ـ إرضاءً شكلياً للبنان ـ للنازحين السوريين يقتضي ان تتوافق مع قرارات الامم المتحدة والشرعية الدولية، ما يعني ايضاً تخويل النازحين الحصول على كل الحقوق والواجبات على ارض اللجوء.

يؤول ذلك الى نقيض ما عمل لبنان في سبيله منذ اليوم الاول للنزوح عام 2011، وهو عدم منح النازحين حقوقاً في لبنان الذي لا يُعدّ بلد لجوء، ويتعامل مع النزوح على أنه موقت مرتبط باسباب اندلاع الحرب في بلادهم. تالياً رفض أي صيغ، سواء مرتبطة بانتظار الحل السياسي او اغراءات مالية، لتكريس بقائهم في لبنان. من دون اهمال مسألة اخرى متصلة بمؤتمر سيدر وقروضه لتمويل مشاريع تخفّي بدورها تمويلاً لمشاريع تشغيلية للنازحين او يصير الى انفاقها عليهم.

لبنان يرفض منح النازحين حقوقاً (هيثم الموسوي)

تقرير

«الإنماء والإعمار»: باسيل يرفض نديم المنلا

انضمت تعيينات مجلس «الإنماء والإعمار» إلى لائحة الخلاف الذي طفا على السطح بين رئيس الحكومة سعد الحريري، ووزير الخارجية جبران باسيل. الأخير يعارض تعيين المستشار الاقتصادي لرئيس الحكومة نديم المنلا على راس مجلس الإدارة، فيما يرفض الحريري توسيع عدد اعضاء المجلس إلى 12 عضواً

ميسم رزق

لا يبدو الخلاف بينَ رئيس الحكومة سعد الحريري ووزير الخارجية جبران باسيل محصوراً في مكان واحد. الخلاف الذي انعكس أخيراً في حرب التصريحات والتسريبات، له أكثر من منبع. لم يعُد خافياً التباين الواقع بين الطرفين في ما يتعلّق بتعيينات المجلس العسكري في الجيش، إضافة إلى الخلاف في ملف بواخر الكهرباء. وفضلاً عن ذلك، يظهَر أن هذا الخلاف انسحب على ملف التعيينات في مجلس «الإنماء والإعمار». يعارض الحريري رغبة باسيل في توسيع مجلس إدارة «الإنماء والإعمار»، فيما يُعارض وزير الخارجية نية رئيس الحكومة تعيين مستشاره الاقتصادي نديم المُلا رئيساً له.

ليست هي المرة الأولى التي يُطرح فيها ملف تعيينات «المجلس». ففي الحكومة السابقة، حاول الحريري إجراء تغيير جزئي، هدف من خلاله إلى تمرير المنلا، وتأجيل البحث في باقي أعضاء مجلس الإدارة إلى وقت آخر، غير أن رئيس الجمهورية العماد ميشال عون، رفض الاقتراح يومها، مُصراً على أن تكون التعيينات كلها في سلّة واحدة. ومع تأليف الحكومة وفتح باب التعيينات في غالبية المؤسسات، عاد الملف إلى طاولة التشاور، فيما معلومات مختلفة القوى المعنية به تتقاطع حول «وجود عوائق تمنع البحث به حالياً على طاولة مجلس الوزراء». منذ نحو شهر، عادت أوساط تيار «المُستقبل» لتتحدّث عن معارضة عونية لتعيين المنلا رئيساً للمجلس، وهي رغبة سبقَ أن عبّر عنها الحريري في أكثر من مناسبة. لكنها تُراهن أولاً على «تمسّك رئيس الحكومة بمستشاره من جهة»، ومن جهة أخرى على «حلّ العقدة الجديدة بين باسيل والحريري ضمن تسوية عامة تطاول مختلف التعيينات».

ترفُض الأوساط الدخول أكثر في تفاصيل هذا الملف أو الأسباب التي تقف خلف رفض تعيين المنلا، وهو ما تفعله مصادر التيار الوطني الحرّ، وكانَ ثمة اتفاقاً ضمنياً على ضرورة عدم إبراز الخلاف حالياً، إلى حين الانتهاء من التعيينات الأخرى. إذ لَفتت المصادر إلى أن «ملف تعيينات مجلس الإنماء والإعمار موضوع جانبياً». وتحاول المصادر التهرب من الاعتراف بفيتو عوني على المنلا، من دون أن تنفي «وجود الكثير من ملاحظات جماعتنا عليه». وتصف العلاقة بين المنلا وشخصيات في التيار بـ«السيئة جداً في ما يتعلّق بأمور عدّة»، خاصة «حول ملف الكهرباء منذ أيام الوزير سيزار أبي خليل وتستمر اليوم مع الوزيرة ندى البستاني». لكن تأجيل البحث في تعيينات مجلس الإنماء والإعمار بحسب المصادر العونية «لا ينحصر بمعارضة تعيين المنلا رئيساً لمجلس إدارته». فالخلاف الأهم «يتمحور حول توسيع عدد أعضائه من 7 إلى 11، بالإضافة إلى الرئيس».

مطلعون على مسار المفاوضات أكدوا أن «الاتفاق على اسم رئيس المجلس لطالما كان يجري بالتشاور بين رئيسي الجمهورية والحكومة، نظراً لأهمية هذا الموقع والصلاحيات المُعطاة الى رئيسه»، حتى «على أيام الرئيس الراحل رفيق الحريري». وترجّح المصادر أن يكون «إصرار باسيل، وربما رئيس الجمهورية، على التدخل في اختيار الاسم، متعلقاً بمشاريع مؤتمر سيدر التي سيتولّى المجلس تنفيذ جزء كبير منها، ولا يرى التيار الوطني أن المنلا لديه الجدارة والكفاءة للقيام بها». ويتهمه بعض العونيين بأنه «سيعمل على خدمة جهات تابعة لفريقه السياسي، وذلك على حساب القوى الأخرى».

ويقول هؤلاء إن «المشكل لا يزال عالقاً بين الحريري وباسيل وحسب، إذ إن الأخير توصّل إلى اتفاق بينه وبين القوات اللبنانية يقضي بأن يحصل التيار على منصب الأمين العام للمجلس، ليختار اسماً بديلاً من غازي حداد، فيما تحصد القوات مقعد نائب رئيس المجلس»، إذ بحسب ما ينصّ عليه القانون «تتألف إدارة المجلس من 12 عضواً على الأكثر يعيّنون بمرسوم في مجلس الوزراء، ويسمّى في هذا المرسوم رئيس (يكون) عرفاً، من الطائفة السنية) ونائبان للرئيس (شيعي ومسيحي عرفاً) وأمين عام (مسيحي عرفاً)». هذا الاتفاق أصبح منجزاً بحسب مصادر معراب التي أكدت أنه «اتفاق مبدئي»، مشيرة إلى أن «لا أسماء محسومة حتى الآن»، وذلك بانتظار اكتمال الاتفاق بين مختلف القوى، في ظل ما يُحكى عن أن توسيع عدد أعضاء المجلس سيؤدي بعدد من الأحزاب السياسية إلى المطالبة بحصة. وفيما نفى تيار المردة أن تكون المفاوضات الدائرة تشمل احتمال أن يكون له عضو في مجلس الإنماء والإعمار، علمت «الأخبار» أن حزب الله يدرس إمكانية التمثل بعضو إلى جانب العضو التابع لرئيس مجلس النواب نبيه بري، حيث إن توسيع أعضاء المجلس يسمح بتعيين عضوين شيعيين.

> حزب الله يدرس إمكانية التمثل بعضو في مجلس الإنماء والإعمار

مصادر «التيار»: لدينا ملاحظات كثيرة على المنلا. وعلاقتنا به سيئة جداً (مروان طحطح)

تقرير

شقير يورّط كريدية: القضاء متهم

إيلي الفرزلي

قالها وزير الاتصالات بملء فمه: لن أعطي القضاء الإذن بملاحقة رئيس هيئة أوجيرو عماد كريدية. لم يكتفِ بذلك، بل وضع نفسه، في مقابلته مع الزميلة وردة الزامل عبر إذاعة الشرق، مكان القضاء وخلص إلى أن التهمة الوحيدة لكريدية هي نجاحه في تطوير المؤسسة وتحسينها. خلال شهرين اكتشف ذلك، ودليله أنه زار أوجيرو بعد تعيينه ورأى بعينيه مستوى التطور!

لكن عندما استغرب النواب المشاركون في جلسة لجنة المال، التي انعقدت أمس، برئاسة النائب إبراهيم كنعان، كيف يعرقل شقير عمل القضاء رافضاً إعطاء الإذن، مجرد الإذن بالتحقيق أو الاستماع إلى كريدية، فيما كل المؤسسات والوزارات تعيش على وقع «التوافق على مكافحة الفساد»، اكتفى بالقول إن الرفض جاء لأسباب شكلية، لا تتعلق بمضمون الطلب. وفي التفاصيل، أوضح أن طلب المدعي العام المالي القاضي علي إبراهيم كان عبارة عن ورقة لم توضّح حتى في مغلّف، أضف إلى أنه عرف بها عبر «تويتر». وهو ما اعتبره مرفوضاً، لأنه كان ينبغي أن يصله ملف مغلق ومختوم، كما يحصل في العادة عندما يصله طلب من الأمن العام على سبيل المثال.

ما قاله شقير في اللجنة لم يقله في الإعلام. عبر تلفزيون «الجديد»، لم يتحدث عن اعتراض بالشكل. صعّد من لهجته، معرّضاً «أوجيرو»، كما وزارة الاتصالات للشبهات، كما اعتبر نواب في الجلسة. قال إن الحل لن يكون إلا بالسياسة. وفي مقابلته، عبر إذاعة الشرق، موافقاً على أن استدعاء كريدية يشكل جزءاً من قرار يستهدف المسؤولين السنّة، وعلى اعتبار أن المستهدف الفعلي هو الرئيس سعد الحريري، ومتناسياً أن الحريري نفسه سبق أن وعد بأن أعلن أن «لا ريشة فوق رأس أحد».

باختصار، كان يمكن أن يكون قرار شقير مقبولاً، لو مارس صلاحياته بالطلب من الادعاء العام المالي أن يعطيه تفاصيل إضافية عن الملف الذي أستدعي كريدية إلى التحقيق بموجبه، لكنه لم يفعل. علماً أن إعطاء الإذن بالملاحقة لا يعني أبداً أن المطلوب مساءلته كمتورط أو حتى متهم. هو ببساطة يعطي الإذن للقضاء، الجهة الوحيدة المعنية بالتحقيق، الإذن للقيام بعملها. هذا ما فعله وزير التربية أكرم شهيب عندما أعطى الإذن بملاحقة المدير العام للتعليم العالي أحمد الجمّال. وهذا، للمناسبة، ما فعله وزير الاتصالات السابق بطرس حرب، في أيار 2016، عندما طلب المدعي العام المالي نفسه الإذن بملاحقة رئيس «أوجيرو» آنذاك عبد المنعم يوسف وآخرين، على خلفية «إهمال وظيفي أدى إلى هدر المال العام».

يومها، لم يوافق حرب مباشرة على الطلب، لأنه لم يتضمن صورة عن التحقيقات أو تقريراً عنها، فطلب هذه المستندات قبل أن يبت بالطلب، لكنه أكد في كتابه أنه سيتعامل بإيجابية مع أي طلب بالملاحقة لأي موظف مهما علا شأنه.

بعد ذلك، وعندما أرسل له إبراهيم نسخة عن التحقيقات، فنّد حرب الاتهامات، ثم خلص إلى أنه «مع عدم اقتناعي بجدية ما يُنسب إلى المطلوب الإذن بملاحقتهم، فإنني أعطي الإذن بملاحقتهم، كما أعلنُ تجديد ثقتي بأن القضاء هو المرجع الوحيد للبت في صحة أو عدم صحة الأفعال المنسوبة إليهم...».

اختصر شقير الطريق، مفضّلاً أن يكون هو المرجع الصالح للبت بصحة التهم المنسوبة إلى كريدية. كذلك لم يتردد في تحويل القضاء إلى متهم. اتهمه بالسعي إلى محاكمة الناجحين في عملهم، «الأدمغة» تحديداً. غرق في ترداد العبارات نفسها، مع شيء من الشجن. عماد كريدية يبني مؤسسة. عماد كريدية يبني مؤسسة. هل ممنوع على عماد كريدية أن يبني مؤسسة؟ هل ممنوع على لبنان أن يكون عنده مؤسسة فيها مدير عام جاء إلى لبنان وخلال سنتين انظروا ماذا فعل.

كاد شقير لفرط حماسته أن يقول إن أوجيرو لم تكن موجودة قبل عماد كريدية، الذي «ترك وظيفة بـ50 ألف دولار في الخارج فقط لأنه أمن بلبنان»، مشيراً إلى أن كريدية يتقاضى 21 مليون ليرة.

أوجيرو تصرف على الوزارة!

هذا الملف لم يكن وحيداً في الجلسة، التي انطلقت من ملف التوظيف لتدخل في مساءلة أوجيرو في ملفات عديدة. وكما في الجلسة الماضية، كان النائب جهاد الصمد نجم جلسة أمس. معطياته ومفلاته تركّزت على مصاريف أوجيرو، فطلب كنعان من كريدية أن تُرسل الردود الخطية عليه إلى اللجنة. والمصاريف التي تحدث عنها الصمد، فهي:

- 95 مليون ليرة بدل استئجار مركز بيع للخطوط الثابتة في منطقة «سوليدير»، علماً أنه لا يبعد أكثر من مئة متر عن المبنى المركزي الأساسي لوزارة الاتصالات في رياض الصلح حيث يوجد في الطبقة الأرضية مركز تجاري كبير لبيع الخطوط الثابتة.

- 1291 مليون ليرة بدل رواتب وتعويضات ومكافآت لمستشاري رئيس الهيئة.

- 620 مليون ليرة بدل رعاية ومساهمات لنشاطات للنوادي والاحتفالات والمباريات الرياضية العام للإنشاء والتجهيز والمدير العام للاستثمار والصيانة في وزارة الاتصالات لم تراع المسار الإداري، بل دفعت من خلال هيئة «أوجيرو»، الأمر الذي يعتبر مخالفة مالية وإدارية جسيمة تستدعي التحقيق والملاحقة، وهذا إخبار برسم النيابة العامة المالية، والسؤال: لماذا الإنفاق الاجتماعي التي تذكر رئيس الهيئة.

- 620 مليون ليرة كلفة مشاركة الهيئة في معرض للاتصالات ولخدمات الهاتف الجوال في مدينة برشلونة في شهر شباط 2018، علماً أن هيئة «أوجيرو» ليس لها أي منفعة من المشاركة في هذا المعرض، إذ إنها لا تقدم خدمات الهاتف الجوال في لبنان.

- 130 مليون ليرة بدل مصاريف سفر وثمن تذاكر وحجوزات لكل من المدير العام للإنشاء والتجهيز والمدير العام للاستثمار والصيانة في وزارة الاتصالات لم تراع المسار الإداري، بل دفعت من خلال هيئة «أوجيرو»، وإدارية جسيمة تستدعي التحقيق والملاحقة، وهذا إخبار برسم النيابة العامة المالية، والسؤال: لماذا الإنفاق الاجتماعي التي تذكر رئيس الهيئة.

- مليار و385 مليون ليرة بدل سفر خارج البلاد وثمن تذاكر للسفر.

هذه أرقام، إذا صحّت، تشكّل مادة إدانة للوزارة كما لأوجيرو، لكنها تعطي إشارة إلى أن الهدر أحد أهم أسباب تراجع إيرادات الاتصالات التي قدّرتها وزارة المالية بـ39 في المئة، والتي طلب النائب حسن فضل الله تبريراً رسمياً لأسباب تراجعها.

أما بالنسبة إلى شقير، فالأهم من مضمون كلام الصمد هو مصدره. قال له إن «صديقي» عبد المنعم يوسف يزودك بالمعلومات، وهي غير صحيحة. لكن الأخير لم ينزعج. اكتفى بالإشارة إلى أن «يوسف قريبي وابن قريتي، لكننا نختلف في السياسة، وهو ليس مصدري، وهذه ليست القضية، الأهم هي المعلومة هل هي صحيحة أم لا؟».

> الصمد يتّهم أوجيرو: مليارات صُرفت خلافاً للقانون